رغم المناخ الاقتصادي الهش تم رفع الطلب العالمي على النفط

«الوطني»: فائض ميزانية الكويت بين 11 و 13 مليار دينار

نمو الطلب على النفط خلال العام الحالي مع استمرار التراخي في السوق ■ 106 دولارات للبرميل خلال السنة الحالية

«كونا»: قال تقرير اقتصادي متخصص ان أسعار النفط الخام انهت عام 2012 على استقرار متوقعا ان يتراوح فائض ميزانية الكويت للسنة المالية 2012 – 2013 بين 11 و 13 مليار دينار كويتي.

واضاف التقرير الصادر عن ادارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت الوطني امس ان اسعار النفط الخام استقرت مع نهاية السنة محافظة على مستواها فوق 100 دولار امريكي للبرميل «وفي مجمل عام 2012 قاربت أسعار معظم الخامات الاسنادية مستويات قياسية وذلك بسبب المخاطر الجيوسياسية وتراجع القدرة الانتاجية الاحتياطية لمنظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك»».

واوضح انه تم رفع توقعات نمو الطلب على النفط قليلا للعام 2013 على الرغم من انه يبقى متواضعا بالاجمال ولكن ما زال هناك توقع بان تتراخى أساسيات سوق النفط العالمي متوقعا ان تتراوح معدلات أسعار النفط بين 104 و106 دولارات للبرميل في السنة المالية 2012/2013 «ما سيولد فائضا كبيرا في ميزانية الكويت يتراوح بين 11 و 13 مليار دينار لهذه السنة المالية».

ورأى من المفاجئ أن تكون أسعار النفط «صمدت نسبيا» رغم المفاوضات المتقطعة على سيناريو الهاوية المالية في الولايات المتحدة الامريكية «ما كان هدد بدفع الولايات المتحدة الى الركود في عام 2013 وذلك قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة».

وذكر ان غياب صعود مربح للأسواق عكس الاعتقاد بأن مشكلة تمويل الدين الأمريكي قد تأجلت دون أن تكون حلت وعكس كذلك الهدوء الذي عادة ما يسود في التداولات في فترة نهاية العام.

وعن توقعات الطلب على النفط بين تقرير «الوطني» انه برغم المناخ الاقتصادي العالمي الهش فقد تم رفع التوقعات لنمو الطلب العالمي على النفط في بعض الحالات خلال الشهر الماضي مشيرا الى أن الوكالة الدولية للطاقة رفعت توقعاتها لنمو الطلب على النفط في العام 2013 من 0.8 مليون برميل يوميا الى 0.9 مليون برميل يوميا. وقال ان مرد ذلك «بيانات الانتاج الأقوى من المتوقع للعام 2012 مشيرا الى أن مركز دراسات الطاقة الدولي رفع أيضا توقعاته للنمو في عام 2013 من 0.7 مليون برميل يوميا الى 0.9 مليون برميل يوميا.

واعتبر هذه الأرقام ورغم تحسنها عما سبقها الا انها تبقى متواضعة مقارنة بالمستويات التاريخية وتأتي على خلفية نمو طلب ضئيل مماثل يتوقع أن يكون قد تم تسجيله في السنة الماضية.

وبالنسبة الى توقعات الأسعار توقع التقرير أن تضعف أساسيات السوق التقطي بداية عام 2013 بسبب تأثير ارتفاع الإمدادات من الدول من خارج «اوبك» وتواضع الطلب العالمي «لكن على الأرجح أن «اوبك» ستستجيب للتخفيف من حدة أي انخفاض كبير في الأسعار».

وبخصوص توقعات الميزانية لفت الى انه مع بقاء ثلاثة أشهر فقط من السنة المالية الحالية «لا يوجد مجال واسع لسيناريوهات الأسعار المبينة أعلاه للتأثير بشكل كبير على ميزانية السنة المالية 2012/2013».

وذكر تقرير «الوطني» ان سعر خام التصدير الكويتي من المتوقع ان يتراوح بين 104 و106 دولارات للبرميل هذه السنة مقارنة بسعر 110 دولارات للبرميل في السنة السابقة.

ورأى التقرير ان المصروفات الفعلية «اذا جاءت أقل بنسبة 5 في المئة الى 10 في المئة من مستواها المعتمد في الميزانية كما المتوقع وجاءت الايرادات أعلى بكثير من مستواها المقدر في الميزانية وقتها يمكن ان يتراوح فائض الميزانية هذه السنة بين 11.4 و 13.1 مليار دينار قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة».

واشار الى ان ذلك سيعادل بين 23 في المئة الى 26 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي المتوقع للعام 2012 مبينا انه برغم ان فائض الميزانية للأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية بلغ 14.7 مليار دينار لكن يتوقع ان يتسارع الانفاق في الأشهر الأخيرة مخفضا بذلك من فائض الميزانية.

البنك الوطني

«غلوبال فايننس»: 4 بنوك خليجية بين العشرة الأكثر أماناً في الأسواق الناشئة

في الوقت الذي تبدو فيه آفاق النمو غير مؤكدة في العديد من اقتصادات العالم المتقدم فإن الكثير من المستثمرين بات يفضل التوجه إلى الأسواق الناشئة، وذلك بهدف الاستفادة من معدلات النمو المرتفعة لتعظيم المكاسب المحققة.

لكن في المقابل فإن هناك تساؤل مُلح في هذا الصدد: إلى أى مدى تبدو النظم المالية في تلك البلدان آمنة؟؟ ففي بعض الوقت تحقق بعض البنوك معدلات نمو غير مسبوقة، بينما قد تعرض بعضها العملاء إلى مخاطر ائتمانية أعلى، بجانب رفع تكلفة التمويل.

وتقدم القائمة التالية البنوك العشرة الأكثر أماناً في الأسواق الناشئة طبقاً للتقرير الصادر من مجلة «غلوبال فايننس» الذي يستند على تقييم لمؤسسات التصنيف الثلاثة الكبرى «موديز، فيتش، وإس اند بي».

وحتى يكون أى بنك مؤهل لدخول التصنيف يجب أن يكون بين أكبر 500 مصرف من حيث الأصول في الأسواق الناشئة، فضلاً عن حصوله على تصنيف من اثنتين المؤسسات الثلاثة.

تونس: محادثات مع صندوق النقد بشأن قرض قيمته 1.78 مليار دولار

«رويترز» – قال البنك المركزي التونسي إن تونس أجرت محادثات مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض قيمته 2.73 مليار دينار «1.78 مليار دولار».

كانت تونس التي اوقدت انتفاضتها قبل عامين شرارة تغيرات سياسية في أنحاء شمال افريقيا قالت في نوفمبر تشرين الثاني إنها تسعى لقرض قيمته 2.5 مليار دولار وإن مسؤولي الصندوق يجرون مباحثات مع الحكومة لتحديد حاجاتها التمويلية.

مسؤول: قناة السويس لم تتأثر بالاضطرابات

بورسعيد «مصر» «رويترز» – قال مسؤول من هيئة قناة السويس إن حركة السفن بالقناة تمضي كالمعتاد وذلك إثر تفجر أعمال عنف في مدن القناة على مدى اليومين الأخيرين. وقال طارق حسنين المتحدث باسم هيئة القناة لرويترز إن 44 سفينة دخلت القناة يوم السبت. كانت أعمال عنف تفجرت يوم الجمعة ويوم السبت في مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس وجميعها مطلة على المجرى الملاحي. والقناة ممر مهم لحركة التجارة الدولية ومصدر رئيسي للدخل بالنسبة لمصر.

صندوق النقد: العراق يقلص حيازات الذهب بمقدار الربع

«رويترز» – أظهرت بيانات من صندوق النقد الدولي أن العراق خفض حيازاته من الذهب بمقدار الربع إلى 29.9 طناً في نوفمبر وذلك بعد جهود لتعزيز الاحتياطيات في الآونة الأخيرة.

وبحسب تقرير الإحصاءات الشهري الذي أصدره الصندوق زادت الحيازات 9.6 أطنان في شهري سبتمبر أيلول وأكتوبر تشرين الأول ليصل الإجمالي إلى 39.4 طناً قبل أن يتراجع في نوفمبر. ولم تتوافر بيانات ديسمبر للعراق ، وجاء تراجع نوفمبر بعد أشهر فقط من زيادة كبيرة في حيازات العراق هي الأولى منذ سنوات. واحتياطيات بغداد ضئيلة بالمقارنة مع الولايات المتحدة التي تملك حيازات هي الأكبر على الإطلاق وحجمها 8133 طناً لكن العراق يظل في المرتبة الرابعة والأربعين بين أكثر من 115 دولة على قائمة حيازات الذهب لصندوق النقد الدولي. ومشتريات البنوك المركزية للذهب مصدر دعم رئيسي لأسعار المعدن التي سجلت مستويات قياسية مرتفعة في سبتمبر أيلول 2011.

وأظهرت البيانات ارتفاع احتياطيات روسيا من الذهب 19.9 طناً إلى 957.8 طناً في ديسمبر لتقفز مركزين إلى المرتبة السادسة على مستوى العالم من حيث حيازات المعدن النفيس.

وفي ديسمبر أيضا زادت تركيا احتياطياتها 45.6 طناً إلى 359.6 طناً. وتسمح تركيا للبنوك التجارية باستخدام الذهب كضمان للقروض وغالبا ما ترجع التغيرات في مستوى احتياطياتها إلى مثل هذا النشاط ، وفي نوفمبر رفعت كوريا الجنوبية حيازاتها من الذهب 13.9 طناً إلى 84.4 طناً.

«فيتش» تخفض تصنيف قبرص درجتين

خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الجمعة تصنيف قبرص درجتين من «بي بي+» الى «بي»، للتقرب بذلك الجزيرة المتوسطية اكثر الى فئة الدول العاجزة عن سداد مستحقاتها.

وبحسب فيتش التي سبق ان خفضت تصنيف قبرص درجتين ايضا اواخر نوفمبر فان الدعم الذي يفترض ان تقدمه الحكومة للمصارف القبرصية يجب ان يكون «اكبر» مما كان يعتقد حتى الان.

واوضحت الوكالة في بيان انه اذا كانت «الاكلاف الاجمالية لاعادة رسملة القطاع المصرفي قد ترتفع الى 10 مليارات يورو»، فانها تعتقد ان المبلغ الحقيقي اللازم قد يتجاوز هنا الرقم ما يعني وجوب زيادة قيمة برنامج المساعدة الجاري التفاوض عليه بين نيقوسيا وترويكا الجهات الدائنة والبالغة قيمته حاليا 17 مليار يورو.

واوضحت فيتش انه في هذه الحال فان الدين العام القبرصي قد يبلغ 140 في المئة من اجمالي الناتج المحلي في 2013 عوضا عن 120 في المئة بحسب التوقعات السابقة. وحذرت فيتش من انه «من المرجح جداء ان تقع قبرص في حالة تخلف عن السداد في يونيو عندما تستحق سندات بقيمة 1.4 مليارات يورو.

وابقت الوكالة الجزيرة المتوسطة تحت مراقبة سلبية، مشيرة الى انها لا تستبعد خفض تصنيفها مجددا اذا ما تبين ان حاجة المصارف للدعم ستكون اكبر مما يعتقد حاليا

موقع وكالة فيتش

«ألومنيوم قطر» تناقش مستقبل الصناعة

شاركت الومنيوم قطر في ندوة خاصة حول صناعة ومستقبل الألومنيوم والتي عقدت يوم الثلاثاء الماضي بواحة العلوم والتكنولوجيا في قطر.

وقد شارك في الندوة شركة هيدرو النرويجية، وجامعة قطر، والجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى الومنيوم قطر والتي قدمت محاضرة على مدار يوم كامل حول جميع مزايا وأوجه استخدام الألومنيوم باعتباره مادة أساسية في قطاع البناء والهندسة.

والمحاضرة جاءت تحت عنوان «الألومنيوم: المعدن الحديث والمستدام لمستقبل قطر»، وقد عكس الحضور أهمية هذا الحدث والمواضيع المطروحة، وسط حضور عدد كبير من الخبراء والإداريين من الومنيوم قطر ومن المؤسسات الأخرى المشاركة، بهدف مناقشة مستقبل هذه الصناعة والتحديات التي تمر بها إلى جانب الفرص التي تنتظرها.

وقد قدم خلال المحاضرة توم بيتر جوهانسون، الرئيس التنفيذي لألومنيوم قطر، شرحا شاملا وتفصيليا لنظرة الومنيوم قطر نحو صناعة الألومنيوم العالمية واتجاهاتها والتطور المتوقع لاستهلاك الألومنيوم سواء في قطر أو في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقام جوهانسون بتقديم شرح وافي حول تاريخ نمو وزيادة الطلب على الألومنيوم، وأكد على أن الفرص الكثيرة التي عرفتها صناعة الألومنيوم نتجت عن استخدامات عالية ضخمة، بالإضافة إلى الإنتاج الأولي بمنطقة دول مجلس التعاون، والتي تعد من المناطق سريعة النمو من حيث الإنتاج الأولي للألومنيوم خارج الصين. وأوضح جوهانسون أن الأسباب الأساسية التي تعود إلى زيادة انتاج الألومنيوم الأولي في منطقة الخليج قابلية المعدن القصوى في استعمالات عدة بالإضافة إلى التطور الذي تشهده الصناعات التحويلية المرتبطة بالألومنيوم.

أداء بطيء نسبياً لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي

«غلوبل»: سوق الكويت تعافى ليرتفع بنسبة 2.1 في المئة في عام 2012

■ تعافي أنشطة التداول بمنطقة مجلس التعاون الخليجي وان كانت أقل من مستوى ما قبل الأزمة

■ الأسواق المالية الخليجية شهدت أداء متبايناً خلال العام الماضي

قال تقرير بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» على العكس من الأسواق الناشئة، والتي ارتفعت في العام 2012 بسبب التدفق الكبير للسيولة، كان أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي باهتا، واصل الفيدرالي الأمريكي برنامجه غير المحدد لشراء السندات ليضمن بقاء واستقرار أسعار الفائدة طويلة الأجل عند مستوى منخفض، في حين وعلى نحو موازٍ، شرع البنك المركزي الأوروبي في برنامج غير محدود لشراء السندات للحفاظ على أسعار الفائدة تحت الملاحظة في دول منطقة اليورو المتعثرة. وبينما ارتفعت مؤشرات مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال للعالم والأسواق الناشئة بواقع 13.2 في المئة و15.1 في المئة على التوالي في العام 2012، حققت مؤشرات منطقة مجلس التعاون الخليجي نمواً تراوح بين 20 في المئة «دبي» و7- في المئة «البحرين» خلال العام، أما المملكة العربية السعودية، وهي أكبر سوق في منطقة مجلس التعاون الخليجي، فقد سجلت ارتفاعا بمقدار 6.0 في المئة في العام 2012. وفي السياق ذاته، استمر الاضطراب السياسي في الشرق الأوسط للعام الثاني على التوالي الأمر الذي اثر سلباً على اداء الأسواق خلال العام 2012.

واضاف التقرير شهد السوق الكويتي انخفاضاً لامس فيه مستويات متدنية جديدة في ابريل 2012 بسبب التقلب السياسي المستمر. في حين، حفزت الأرباح القوية للشركات على دخول السوق لاحقا وانهى المؤشر العام 2012 بارباح بلغت 2.1 في المئة حسب مقياس المؤشر السعري. هذا وكان السوق البحريني هو الأضعف بين أسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي والذي انخفض بواقع 6.8 في المئة في 2012، حيث أثرت الأرباح الضعيفة للشركات والتقلبات السياسية سلبا على المستثمرين. في حين فاق اداء سوق دبي اداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في العام 2012 وارتفع بمقدار 19.9 في المئة تلاه سوق ابو ظبي حيث نما بواقع 9.5 في المئة. هذا وكان من الملاحظ عودة المستثمرين إلى أسواق دبي وابو ظبي في العام 2012 بعد تعافي أسعار العقارات. أما السوق القطري، وهو السوق الوحيد بمنطقة مجلس التعاون الخليجي الذي ارتفع في العام 2011، فقد سجل انخفاضا بمقدار 4.8 في المئة في العام 2012.

واوضح التقرير لقد حققت القيمة السوقية المجمعة لأسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي زيادة بمقدار 5.7 في المئة سنوياً لتسجل 738.9 مليار دولار أمريكي في العام 2012. وقد بلغت القيمة السوقية للسوق السعودي ما نسبته 50.5 في المئة من القيمة السوقية المجمعة لأسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي تلاه السوق القطري بنسبة 17.1 في المئة، إن ارتفاع القيمة السوقية المجمعة لأسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي في العام 2012 يعود بصفة أساسية للسوق السعودي. فقد أسهم السوق السعودي بزيادة مقدارها 34.6 مليار دولار في القيمة السوقية خلال العام 2012 تلاه سوق الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 9.4 مليارات دولار. في حين أثر تراجع أسواق الكويت والبحرين خلال العام 2012 سلبا على القيمة السوقية المجمعة لأسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي بمبلغ 6.5 مليارات دولار أمريكي.

وتابع حققت أرباح الشركات بمنطقة مجلس التعاون الخليجي نمواً سنوياً بنسبة 6.9 في المئة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2012، ومن المتوقع أن تسجل المنطقة مزيداً من النمو في الأرباح. وبخلاف البحرين، من المتوقع أن تحقق جميع أسواق دول منطقة مجلس التعاون الخليجي نمواً في الأرباح في 2012. هذا ومن المتوقع أن يكون النمو أقل بشكل ملحوظ من النمو الذي شهده العام 2011 «والذي وصل إلى 31.9 في المئة»، وان تكون الأرباح أقل من الأرباح المجمعة لدول منطقة مجلس التعاون الخليجي في العام 2007. وقد نمت أرباح الشركات بنسبة 31.9 في المئة سنويا في العام 2011. هذا ومع بداية الأزمة المالية العالمية، انخفضت أرباح الشركات في المنطقة بنسبة 44.7 في المئة في العام 2008 لتعود وتنموا في عامي 2009 و 2010 بنسبة 7.4 في المئة و 7.6 في المئة على التوالي.

وبين لقد ارتفع نشاط التداول في دول منطقة مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ في العام 2012، حيث تمت الكمية الإجمالية للأسهم المتداولة بواقع 75.8 في المئة في العام 2012 لتصل إلى 233.8 مليار سهم بينما ازدادت القيمة المتداولة فيها بنسبة 62.4 في المئة بالمقارنة مع العام 2011 لتصل إلى 577.9 مليار دولار أمريكي، هذا وقد كانت المملكة العربية السعودية الأكثر تداولاً من حيث القيمة المتداولة في العام 2012.

وعلى الرغم من أن حجم الاكتتابات الأولية في العام 2012 «1.7 مليار دولار أمريكي» بلغ ضعفي حجم الاكتتابات الأولية في العام 2011 «772.1 مليون دولار أمريكي»، إلا أنه كان أقل بشكل ملحوظ من مستويات ما قبل الأزمة المالية نتيجة لتراجع ثقة المستثمرين وسط ضعف الاقتصاديات المتقدمة والتقلبات السياسية في الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك، تراجعت أنشطة عروض الاكتتاب الأولي في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ في النصف الثاني من العام 2012 والتي بلغت 0.5 مليار دولار أمريكي من إجمالي حجم الاكتتابات خلال العام والتي بلغت 1.7 مليار دولار أمريكي.

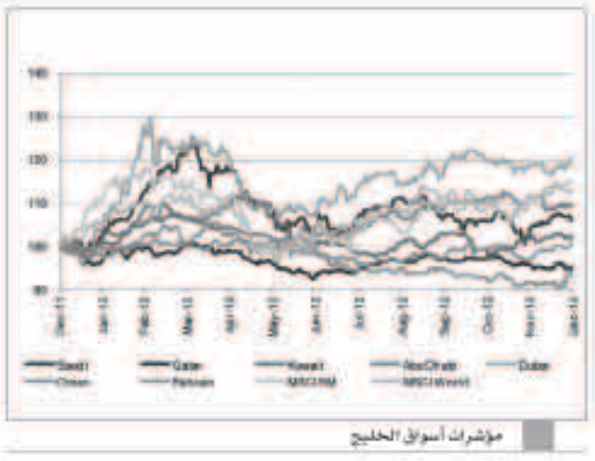
مؤشرات أسواق الخليج

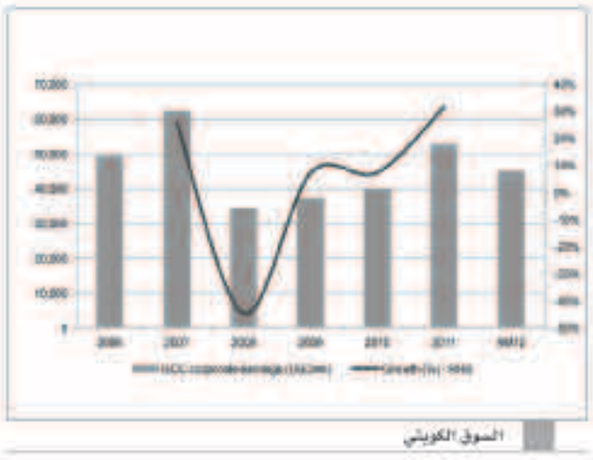
السوق الكويتي